

Distr.: General  
17 July 2018  
Arabic  
Original: Russian

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ

الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال  
بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بياناً أدلى به ممثل الاتحاد الروسي خلال الاجتماع السادس والثلاثين  
للدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار البند ٦ من جدول الأعمال  
المعنون "مسائل أخرى" (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البند ٧٢ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) د. بوليانسكي  
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في الاجتماع السادس والثلاثين للدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى"

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

نود أن نغتنم هذه الفرصة للتعليق مرة أخرى على بعض جوانب عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

إننا نلاحظ مع القلق الاتجاه المتزايد لهيئات المعاهدات، بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بأن تستعرض بصورة مستقلة أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة، فيما يتعلق بالتزامات الدول الأطراف وأساليب العمل على السواء، سعياً إلى توسيع تفسير المعايير الدولية والترويج لمفاهيم جديدة لا تمت بصلة تذكر لمضمون المعاهدات.

ومن الأمور الباعثة على القلق بوجه خاص صياغة اللجنة لتعليق عام على تنفيذ المادة ٦ من العهد، بشأن الحق في الحياة. فالخبراء يقترحون تفسيراً متحرراً وواسعاً جداً لمفهوم الحق في الحياة، وبالتالي ينشئون بحكم الواقع التزامات للدول الأطراف في العهد. ويجدر بنا التذكير بأن عمل اللجنة يخضع لأحكام ذات الصلة من العهد، وهي لا تتضمن إنشاء تلك الوظائف المتعلقة بوضع المعايير.

وفي رأينا، لا تعدو التعليقات العامة أن تكون آراءً شخصية لخبراء هيئات المعاهدات، ولا يجوز بالتالي أن تفرض على الدول أي التزامات إضافية غير تلك التي تعهدت بها عند التصديق على أي معاهدة دولية أو الانضمام إليها، ما لم تعلن دولة ما خلاف ذلك بشكل طوعي. ومن جانبنا، سنواصل الاسترشاد بأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة فحسب في متابعة تنفيذها.

وعلى نحو ما لاحظنا منذ عامين، فإن إجراءات المتابعة التي وضعتها اللجنة تمثل زيادةً لا مبرر لها في عمل هيئات المعاهدات وتستوجب تخصيص المزيد من الوقت والموارد للمراسلات التي تتم مع الدول في فترات ما بين الدورات. ونود أن نشير إلى أن هذه الممارسة لا تنص عليها المعاهدات الدولية ذات الصلة وتشكّل عبئاً إضافياً على الدول. ونعتقد أن النظام المنشأ لتقارير الدول إلى هيئات المعاهدات، أي تقديم تقارير دورية منتظمة، هو الأداة المثلى. ذلك أن كل تقرير لاحق يتضمن معلومات عن تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات الواردة سابقاً.

ومن المشكوك فيه ما إذا كان من المشروع للجنة المعنية بحقوق الإنسان أن تعترم عقد اجتماعات مشتركة وجلسات تنسيقية مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك ما إذا كان ينبغي النظر في البلاغات الفردية، بالنظر إلى العدد المختلف لا للدول الأطراف في العهدين فحسب، وإنما أيضاً للدول التي قبلت الإجراءات المتعلقة بالبلاغات الفردية الذي اعتمدته كلتا اللجنتين. وهذه المحاولات الرامية إلى الجمع بين عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتجاوز بوضوح نطاق الصكين القانونيين الدوليين المنشئين لهما.

ونحن لا نرى أساساً قانونية لممارسة اللجنة الجديدة المتمثلة في نشر الرسائل المفتوحة الموجهة إلى الدول على موقعها الشبكي. والقيام بذلك أمر مشكوك في مدى استصوابه وجدواه وتترتب عليه آثار عكسية، لأن هذا النهج لا يساهم في تعزيز إقامة حوار بناء بين الدول الأطراف واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ويهدد بمواصلة زيادة تسييس عمل اللجنة.

ولا شيء سوى تسييس عمل اللجنة يمكن أن يفسر قرارها بشأن بلاغ فردي يزعم فيه أن الاتحاد الروسي سمح بانتهاك أحكام العهد في حالة وقعت قبل ٣٠ عاماً من انضمام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وروسيا، بصفتها الدولة الخلف له، إلى العهد. واعتماد خبراء اللجنة لتلك الملاحظات الختامية أمر غير مقبول بالمرّة لأنه ينتهك المبدأ الذي يحظر تطبيق المعايير القانونية بأثر رجعي ويبين الطابع السياسي للنتائج التي انتهت إليها اللجنة. وقد أحاط الاتحاد الروسي علماً بالرأي المستقل لأربعة من خبراء اللجنة، غير أنه لا يعترف بالاستنتاج الذي انتهى إليه في تلك الحالة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن الأمل في أن تيسر المشاكل المحددة إجراء مناقشة ذات طابع موضوعي أكبر بشأن تحسين عمل هيئات المعاهدات، مع خبراء هذه الآليات الإشرافية أنفسهم ومع الدول الأخرى على حد سواء.